أيضاً، ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، وانما على غيره من الصعد. فعلى صعيد السكان العرب، سوف يخلق ذلك «قدرة اقتصادية واجتماعية ضاغطة لدفع الانتفاضة الى مستويات تؤجج النيران فقط». وعلى الرغم من ان بعض الاسرائيليين يأملون، من وراء ذلك، في تحطيم معنويات السكان من أجل اخضاعهم لاملاءات المخطط الاسرائيلي، فان هؤلاء «باتوا يدركون ان ليس في الامكان ايقاف المسار التاريخي الكبير، وان أي كسر عميق لا يفيد على المدى الطويل، وانما يزيد، فقط، من سرعة التطورات» (طلي زيلينغر، **دافار**، ١٢/٥/١٩٨٩). ومن الجانب الاسرائيلي، فان الاقتراحات السخيّة والجريئة التي يتقدم بها الصناعيون وأرباب المال لجلب عمّال من البرتغال، أو من الشرق، لا يمكن اعتبارها حلاً كاملاً للمشكلة التي يخلقها «الفراغ الناجم عن الفقدان الفوري لآلاف الأيدي العاملة العربية التي تعمل بأجور رخيصة في جميع قطاعات الصناعة والخدمات في اسرائيل. وستكون النتيجة... غير مفيدة، وضارّة» (**المصدر نفسه**).

واعتبر بعضهم ان مجرّد اتخاذ اسرائيل للاجراءات الاقتصادية معناه نجاح الانتفاضة، لأن الهدف الاول للانتفاضة هو تحويل اهتمام العالم الى وضع سكان المناطق المحتلة. أمّا الهدف الثاني، فهو فك النسيج الذي تمّ منذ العام ١٩٦٧، واثبات انه يوجد للدولة الفلسطينية كيان قائم بذاته. وعليه، فان الخضوع الاسرائيلي لهذا الاتجاه سوف يكون معناه «اعترافاً بعدالة الادعاء بأن الدمج الكامل بيننا وبين هذه المناطق، أي [فكرة] أرض ـ اسرائيل الكاملة، هو أمر غير ممكن. ويتوقف هذا الامر، بطبيعة الحال، على قدرة الفلسطينيين على تحمّل العبء الاقتصادي الجديد. وما يتوقع هو ان ينجح الفلسطينيون في هذا الامتحان، لأنهم «اثبتوا قدرة امتصاص لا تصدق خلال ١٨ شهراً من الانتفاضة، [وهم] يستطيعون، بدون شك، التكيّف مع الوقائع الجديدة». واذا كان المبرّر الأمني هو السبب الذي دفع مسؤولي الامن الى اتخاذ مثل هذا الاجراء، فانه يشك في تحقيق الهدف الأمني حتى لو تمّ تزويد جميع سكان المناطق المحتلة ببطاقات هوية جديدة، أو أية شارات مميّزة أخرى، حيث لن يخفّف ذلك الوضع من ضرورة حشد قوات عسكرية كبيرة تقف على كل الطرق، وفي كل الأزقة، لضبط الحركة من، والى، اسرائيل (يوفال اليتسور، **معاريف**، ٢٢/٥/١٩٨٩).

الى هذا، رأى البعض ان قرار فصل المناطق المحتلة عن اسرائيل يخدم، الى حدّ كبير، تطلعات الشعب الفلسطيني الى اقامة دولته الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وهو، في الوقت عينه، يشكل ضربة ذات دلالة للمنادين بفكرة «أرض ـ اسرائيل الكاملة» في أوساط اليمين الاسرائيلي. كما ان مثل هذا الاجراء يشجع المقاومين الفلسطينيين على «تنفيذ أعمال القتل على الطرق بحماس مضاعف نابع من المصاعب التي سيخلقها لهم ولأفراد عائلاتهم استخدام الشدة بشكل أكبر، وانعدام الانسانية الكامن في وضعهم في غيتوان مغلقة بشكل محكّم.

«وعلى ذلك، فان فصل الختام، حالياً، وكالعادة دائماً، يكون بالحل الوحيد، وهو التوصل الى تسوية سياسية سريعة. واذا كان يبدو لنا، الآن، اننا بدأنا نعيش، من جديد، بداية الخمسينات، أو حتى نهاية الاربعينات، فمن الافضل، عندئذٍ، ان يستثمر كل هؤلاء الذين يشيعون نوبات خوف جماعية ويقترحون عمليات اغلاق وسدّ محكمة، طاقات الخوف الموجودة عندهم في العمل ـ كما حدث من قبل ـ في تمهيد السبيل الذي يؤدي الى الحل» (زيلينغر، **مصدر سبق ذكره**).

وفي هذا الاطار، يبدو ان الضرر الاقتصادي لدى الاسرائيليين، الناتج عن فصل المناطق المحتلة عن اسرائيل، أكبر ممّا هو لدى الفلسطينيين. فقد يتحوّل العمال الفلسطينيون الى العمل في الانتاج الزراعي، او الورش الصناعية الصغيرة، اضافة الى امتلاكهم قدرة عالية على التحمّل. أما على الجانب الاسرائيلي، فقد اضطربت، تماماً، النشاطات في العديد من القطاعات الاقتصادية التي كانت تعتمد على الفلسطينيين العاملين. وقد سبّب الامر اعتراضات واسعة من قبل اصحاب المصالح الاقتصادية لدى المسؤولين الاسرائيليين وقادة الهستدروت. فبينما طالب بعضهم بجلب عمّال أجانب الى اسرائيل، اعتبر آخرون ان هذا الاقتراح غير عملي ولا يساهم في حلّ الأزمة. وفي هذا السياق، دعا سكرتير عام الهستدروت، يسرائيل كيسار،